كلية التجارة
قسم المحاسبة

إطار محاسبي مقترح لدعم آليات حوكمة الشركات الكويتية في مواجهة الغش والفساد: "دراسة ميدانية"

ملخص رسالة مقدمة كمتطلب للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

الباحثة / نورة سالم محمد الحضينه

أ.د/ مصطفى راشد العبادي
أستاذ المحاسبة والمراجعة
وعميد الكلية السابق

د/ شرين شوقي الملاح
أستاذ المحاسبة والمراجعة
المساعد بالكلية

إطار محاسبي مقترح لدعم آليات حوكمة الشركات الكويتية في مواجهة الغش والفساد: "دراسة ميدانية"

١/١ المقدمة:

في ظل تطور بيئة الأعمال، خاصة منذ القرن الماضي، وما نتج من توسعات في منشآت الأعمال، سواء كان في الحجم أو تنوع الأنشطة، حيث لم يعد بالإمكان أن يتولى نفس الشخص أو الأشخاص (الملاك) مهام الملكية والإدارة معاً، وهو الأمر الذى أدى إلى ما يُعرف بانفصال الملكية عن الإدارة، من هنا برزت مشكلة الوكالة Agency Problem لمحاولة إعطاء تفسيرات لهذا الوضع الجديد؛ ومحاولة السيطرة على المشاكل النابعة من هذا الفصل في ظل الصراع على المنافع المتولدة من المنشأة لصالح كل طرف من أصحاب المصالح Stakeholders، لذلك ظهر مفهوم الحوكمة Governance وألياتها لتدنية مستوى الصراع على تلك المنافع، نتيجة لوجود علاقة تعاقدية بين الملاك والمديرين، فقد نشأت العديد من المشاكل، تركزت أهمها في مشكلة تضارب المصالح، أي الصراع على المنافع المتولدة من المنشأة، إذ قد يعمل المديرون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم على حساب مصلحة الملاك، ولأجل الحد من هذه المشاكل فقد وضعت العديد من الدول مبادئ أساسية للحوكمة بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

في هذا الصدد، تجد الباحثة تباين دور آليات الحوكمة فى مواجهة الغش والفساد، فهناك آليات ذات دور مباشر، وتشمل تلك الآليات كل من مجلس الإدارة، والمراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة، وأخيراً المراجعة الخارجية، في مقابل آليات ذات دور غير مباشر، وتشمل هيكل الملكية بجانب السلطات الإشرافية والتنظيمية، حيث تعمل آليات هيكل الملكية بجانب السلطات الإشرافية والتنظيمية على دعم استقلال بعض الآليات ذات الدور المباشر، والتي تتضمن المراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة، وأخيراً المراجعة الخارجية إلى جانب إحكام الرقابة على مجلس الإدارة، وتقوم الباحثة بتقديم إطار محاسبي يُعنى بتحقيق التكامل بين تلك الآليات، لمواجهة الغش والفساد فى ظل بيئة الأعمال المعاصرة بصفة عامة، وبما يلائم بيئة الأعمال الكويتية بصفة خاصة.

١/٢ طبيعة المشكلة:

يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي انتشرت انتشارًا سريعاً على المستوى الدولي والذي يحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية نتيجة حدوث كثير من حالات الإفلاس والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة وتضرر عدد كبير من المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك الفضائح المالية وحالات الفساد، خلال الأعوام العديدة الماضية، وتلى ذلك سلسلة من حالات الفشل المالي وفشل عمليات المراجعة، إذ شملت العديد من المنشآت منها (Health South) و(World Com) و(Tyco)، لذلك قامت المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية بوضع مجموعة من الإرشادات والقواعد بهدف المساهمة في تحسين مستوى الأداء وتوفير الرقابة الفاعلة، وتعتبر من آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري والمالي والتطوير المؤسسي من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح، وتهدف "الحوكمة" في الشركات إلى حماية أصولها وممتلكاتها، وإدارة استثماراتها بكفاءة، بالإضافة إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، كما توفر الاطمئنان لدى الملاك والمستثمرين وحملة الأسهم، نحو تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع ضمان الحفاظ على حقوقهم، من خلال مساعدة إدارة الشركات في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات المناسبة.

ويتعرض المتعاملون في البورصة الكويتية للعديد من مخاطر الغش والفساد، في ضوء ما تعرضت له المنشآت المقيدة من تحركات أسعار الصرف، وهو الأمر الذى حدث للعديد من الاستثمارات الخارجية، والتي تأثرت بهذه التغيرات كما حدث للجنيه المصري والليرة التركية، عوضاً عن تحركات أسعار الصرف الدولية في ضوء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وكذلك الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وانعكاس تلك الأحداث على القيم العادلة للاستثمارات بالدول المضيفة، وانعكاس ذلك على القيمة العادلة للمنشأة الأم، وهو الأمر الذى يفتح المجال أمام ممارسات محاسبة غير مهنية، في ضوء تباين أسس الاعتراف والقياس والإفصاح بين المعايير المحاسبية المختلفة ما بين المحلية والدولية، وما نتج عن ذلك من إعادة تقييم أصول والتزامات تلك الشركات، مما يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على قيمها السوقية والعادلة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة التساؤلات البحثية على النحو التالي:

أ- ما هي محددات فعالية آليات الحوكمة الداخلية والخارجية لمكافحة الغش والفساد ببيئة الأعمال الكويتية؟

ب-ما أثر خصائص بيئة الأعمال الكويتية على فعالية آليات الحوكمة لمكافحة الغش والفساد؟

ج-ما هي اتجاهات أصحاب المصالح (المساهمين – إدارة الشركات – إدارة البورصة الكويتية – هيئة سوق المال الكويتية – مكاتب المحاسبة والمراجعة – الجمعيات المهنية) نحو الإطار المقترح ؟ ومدى الملاءمة لبيئة الأعمال الكويتية؟

٣/١ الدراسات السابقة:

وتستعرض الباحثة الدراسات السابقة في ترتيب زمني لإظهار التطور الذي حدث في هذا المجال، والهدف من استعراض الدراسات هو الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات والتعرف على كل ما يتعلق بآليات حوكمة الشركات، حتى يمكن التعرف على طبيعة مشكلة البحث بشكل سليم، وتحديد منهجه، وحدوده، وتنظيم خطته.

تعددت الدراسات العربية ويمكن للباحثة عرض أهم هذه الدراسات كما يلى:

١- دراسة Owuses - Anash et al., 2005

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تزيد من احتمال كشف التحريف والتلاعب، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. **وتوصلت الدراسة** إلى أن مُدققي الحسابات عينة الدراسة يرون أن أقل من نصف هذه الإجراءات لها فاعلية أكثر في الكشف عن التحريف والتلاعب، وأن أكثر من نصفها له فاعلية بدرجة متوسطة في الكشف عن الغش، وأن (١٥) إجراء من الإجراءات التي تمت دراستها ذات فاعلية بدرجة أقل في الكشف عن الغش.

٢- دراسة طارق عبدالعظيم ٢٠٠٩

هدفت الدراسة إلى دور المراجع (الداخلي والخارجي) عند تطبيق آليات الحوكمة في القطاع المصرفي بهدف إدارة المخاطر. **وتوصلت الدراسة إلى** أن من أهم أهداف الحوكمة هو

ضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين وتحقيق الشفافية والإفصاح العادل وتطبيق مبدأ المساءلة، وتعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة والأطراف المكونة لها أحد الأطراف القادرة على تحقيق هذه الأهداف.

٣- دراسة Jia et. al., 2009

هدفت الدراسة إلى ممارسات حوكمة الشركات المدرجة في البورصات الصينية في ضوء ممارسات الجهات الإشرافية، **وتوصلت الدراسة إلى** أن الجهات الإشرافية تلعب دوراً نشطاً في البورصات الصينية، من المرجح أن يفرض على الشركات المدرجة في البورصات الصينية عقوبات أشد من المفروضة عليها من قبل لجنة الأوراق المالية الصينية The China Security Regulatory Commission، كما أوضحت دور كلاً من الجهات الإشرافية والتأثيرات السياسية على قضايا الفساد والاحتيال بالصين.

٤- دراسة Aebi, Et. Al., 2012

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر آليات الحوكمة وإدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد تناولت الدراسة قياس أداء البنوك باستخدام العائد السوقي (العوائد المحققة بواسطة استراتيجية الشراء والاحتفاظ بأسهم البنوك)، بجانب معدل العائد على حق الملكية، كذلك تم دراسة تأثير سياسات الحوكمة من حيث (نمط الملكية، وحجم مجلس الإدارة ومدى استقلاليته) على هذا الأداء، وما اذا كان وجود مركز مدير المخاطر فى الهيكل التنفيذي فى مركز اتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة) يؤثر على أداء البنك بطريقة إيجابية، وذلك خلال فترة الأزمة المالية، من خلال تحليل البيانات التاريخية للبنك، **وتوصلت الدراسة إلى** أن البنوك التي يوجد بها مركز مدير المخاطر فى الهيكل التنظيمي على اتصال مباشر بأعضاء مجلس الإدارة وليس على اتصال برئيس مجلس الإدارة أو أي من مراكز أخرى فى الهيكل، تحقق مستويات مرتفعة من العوائد السوقية لأسهم البنوك، وكذلك معدلات مرتفعة على حق الملكية خلال فترة الأزمة المالية. وعلى العكس فإن تطبيق سياسات الحوكمة يرتبط عكسياً بأداء البنوك خلال فترة الأزمة المالية.

٥- دراسة أشرف شوقي، ٢٠١٣

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تكامل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحوكمة علي الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تُفسر الآليات الداخلية للحوكمة نسبة (٧٥.٣%) من معدل العائد على الاستثمار، مقابل نسبة (٧٩.٥%) من معدل العائد على حق الملكية، بينما تُفسر الآليات الداخلية نسبة (٧٠.١%) من معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المصرية، بينما تُفسر الآليات الخارجية للحوكمة نسبة (٣٨.٦%) من معدل العائد على الاستثمار، مقابل نسبة (٤٣.٩%) من معدل العائد على حق الملكية، مقابل تفسير الآليات الخارجية لنسبة (٣٨.١%) من معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المصرية. وبذلك يُفسر تكامل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة بنسبة (٧٩.٣%) من معدل العائد على الاستثمار، مقابل نسبة (٨٣.٦%) من معدل العائد على حق الملكية، وأخيراً تُفسر تكامل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة نسبة (٨٨.٨%) من معدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية المصرية.

٦- دراسة علام حمدان وأخرون، ٢٠١٣

هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات الحوكمة بالشركات الكويتية، وتحليل أثر تلك الممارسات على الأداء المالي والتشغيلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تطبيق بمستوى متوسط لشروط حوكمة الشركات في سوق الكويت المالية، أما عن تأثير حوكمة الشركات على مؤشرات الأداء المالي، فقد كان هناك أثر لممارسات الحوكمة على القيمة السوقية المضافة، إلى جانب تأثيرها على جميع مؤشرات الأداء التشغيلي.

٧- دراسة سارة عراب ومحمد زيدان، ٢٠١٨

هدفت الدراسة إلى مسئولية المراجع الخارجي تجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية، للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال التعرف على مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها ومخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى تلك القوائم، بالإضافة إلى كيفية مواجهة المراجع الخارجي لمخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة المراجع للشك المهني بدرجة ملائمة والأخذ في

الاعتبار عند تقييمه للمخاطر خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي يساعد في ترشيد قرار المراجع الخارجي.

٨- دراسة **Mardiana et. al., 2018**

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الممارسات التاريخية لحوكمة الشركات، ومدى فعاليتها على اتجاه الشركات نحو ممارسة الاحتيال بالقوائم المالية، **وتوصلت الدراسة إلى** وجود علاقة عكسية بين ممارسات حوكمة الشركات وفعاليتها من جانب واتجاه الشركات الإندونيسية نحو الاحتيال فى قوائمها المالية من جانب آخر، فى ظل نطاق الفُرص وجوانب الضغط التي تتعرض لها تلك الشركات.

٩- دراسة أحمد محمد كامل سالم، ٢٠١٩

هدفت الدراسة إلى تحليل مسببات الغش فى التقارير المالية لشركة موبايلي في ضوء عمليات المراجعة الخارجية والأعراف المهنية ذات العلاقة، **وتوصلت الدراسة إلى** أن الأزمات والفضائح المالية، أو أوجه القصور المكتشفة في بعض الممارسات المهنية تمثل المحرك الذي يقف وراء تطوير مهنة المراجعة، حيث تبدأ في الدول المتقدمة، ثم تنتقل تدريجيًا في الدول الأقل تقدمًا في مجال جهود تطوير مهنة المراجعة الخارجية.

تقييم عام للدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحثة إلى أن هناك العديد من الدراسات السابقة التى تمت فى مجال حوكمة الشركات لمواجهة الغش والفساد، وتحاول الباحثة تحليل هذه الدراسات للتعرف على ما توصلت إليه النتائج بشأن أثر التكامل بين آليات الحوكمة للحد من الغش والفساد، حيث أن الجانب الأعظم من الدراسات السابقة قد اقتصر على كلٍ من "المراجعة الداخلية"، و"المراجعة الخارجية" عند مواجهة الغش والفساد، وهو الأمر الذى يمثل نقطة غير مكتملة بالإطار الفكري، عوضاً عن إغفال أثر التكامل بين آليات الحوكمة للحد من الغش والفساد، وهو أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الباحثة إلى تحقيقه من خلال خطة البحث

الحالية، بالإضافة إلى انخفاض فاعلية ممارسات حوكمة الشركات في دولة الكويت، جانباً إلى جنب مع انعكاسات تلك الممارسات على كل من القيمة السوقية المضافة للشركات الكويتية، إلى جانب تأثيرها على مؤشراتها، وهو الأمر الذى يمكن الوصول إليه من خلال تقديم إطار مقترح لتفعيل وتعزيز ممارسات الحوكمة في بيئة الأعمال الكويتية.

١/٤ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث إلى تقديم إطار مقترح لآليات الحوكمة لمكافحة الغش والفساد، في ظل بيئة الأعمال الكويتية المعاصرة وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ينطوي البحث على تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية من أهمها ما يلي:

١. عرض آليات حوكمة شركات المساهمة المقيدة بالبورصة الكويتية.
٢. قياس اتجاهات أصحاب المصالح نحو دور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد.
٣. تحليل فعالية دور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد.
٤. عرض الإطار المحاسبي المقترح.

١/٥ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية تدعيم دور آليات حوكمة الشركات الكويتية لمكافحة الغش والفساد في ظل بيئة الأعمال الكويتية المعاصرة (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة /حملة الأسهم / الجهات الرقابية والإشرافية) من خلال إجراء دراسة ميدانية لبيئة الأعمال الكويتية، مما يساعد فى ترشيد قرارات المتعاملين فى سوق الأوراق المالية؛ فحوكمة الشركات لها أهمية ضرورية لحفظ حقوق أصحاب المصالح، وحسن عمل الشركة، وأن توفي الشركة بالتعهدات والالتزامات التي عليها.

٦/١ فروض البحث:

١) **الفرض الأول:** لا يوجد اختلاف معنوي لدور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة /المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة /حملة الأسهم / الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد.

٢) **الفرض الثاني:** لا يوجد اختلاف معنوي لأهمية الخصائص البيئية على فعالية دور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد.

٣) **الفرض الثالث:** لا يوجد اختلافات معنوية لاتجاهات أصحاب المصالح (المساهمين/ إدارة الشركات/ إدارة البورصة الكويتية/ هيئة سوق المال الكويتية/ مكاتب المحاسبة والمراجعة/ الجمعيات المهنية) نحو ملاءمة الإطار المحاسبي المقترح لبيئة الأعمال الكويتية.

٧/١ منهج البحث:

يجمع البحث في منهجه بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي كما يلي:

١- **المنهج الاستقرائي:** تعتمد الباحثة على استقراء ما ورد في أدبيات المحاسبة من كتب وأبحاث ودوريات ومؤتمرات ومواقع الانترنت في المراجعة بهدف تقديم إطار مقترح لآليات الحوكمة لمكافحة الغش والفساد، في ظل بيئة الأعمال الكويتية المعاصرة.

٢- **المنهج الاستنباطي:** يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الإفصاح عن مدى انطباق تلك المبادئ والعلاقات على بيئة الأعمال الكويتية، وذلك من خلال تطبيق المدخل الوصفي التحليلي Analytical Descriptive.

٨/١ حدود البحث:

- **الحدود المكانية:**

يقتصر البحث على دولة الكويت.

- **الحدود الزمانية :**

يقتصر البحث على فترة خمسة أعوام تبدأ من عام ٢٠١٥ إلى نهاية عام ٢٠١٩.

- الحدود الفنية:

يقتصر البحث على تناول كل من آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) من جانب، وعمليات الغش والفساد (الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية لغرض الحصول على منافع غير قانونية، أو تجنب مطالبات، وتكون ذات أثر جوهري على عدالة القوائم المالية) من جانب آخر.

٩/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية ومنطقية سوف يشتمل البحث بشقيه النظري والميداني على النحو التالي:

١/ الفصل الأول: الإطار الفكري للحوكمة.

- **المبحث الأول:** ماهية الحوكمة.
- **المبحث الثاني:** الممارسات الدولية في مجال الحوكمة.

٢/ الفصل الثاني: الغش والفساد فى الشركات المساهمة وأثر تطبيق آليات الحوكمة.

- **المبحث الأول:** أخطاء وغش القوائم المالية.
- **المبحث الثاني:** أثر آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد.

٣/ الفصل الثالث: الدراسة الميدانية:

- **المبحث الأول:** تصميم الدراسة الميدانية.
- **المبحث الثاني:** إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية.

١٠/١ النتائج والتوصيات:

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى عدداً من النتائج أهمها:

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
أولاً: النتائج على مستوى الدراسة النظرية: ١)تُعد مُشكلة الوكالة هي الأساس الفكري الذى يُفسر عمليات الغش والفساد بالشركات، حيث يُعد تباين المنافع بين جماعات المصالح هو سبب تلك الممارسات بهدف تعظيم منافع بعض الأطراف الداخلية على حساب البعض الأخر. ٢)ينظر البعض إلى كلٍ من الغش والفساد كوجهان لعملة واحدة، حيث يرتبط الغش بظاهرة الفساد، فهناك من لا يُفرق بين الفساد والغش، خاصةً الفساد المالي والإداري، حيث يُعتبر الغش في دائرة اهتمام فروع علم ومعرفة مختلفة، حيث يُعتبر عُلماء الاجتماع والاقتصاد والإدارة وعُلماء القانون على رأس المهتمين بهذا الموضوع، أيضاً الباحثين في مجال المحاسبة، والمهتمين بمهنة المراجعة عندما يتعلق الأمر	**على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والميدانية، توصي الباحثة بما يلي:** ١) ضرورة تطوير الإطار التشريعي لبورصة الكويت، وذلك من خلال تحديث وتطوير كلاً من: ▪ قانون الشركات. ▪ قواعد الحوكمة بدولة الكويت. ▪ اللوائح التنظيمية الصادرة من هيئة سوق المال الكويتية. **عبر المحاور التالية:** **<u>المحور الأول: دعم آلية مجالس الإدارة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الغش والفساد من خلال:</u>** ▪ الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. ▪ وضع حد أدنى لحجم مجلس الإدارة. ▪ وضع حد أدنى لمُعدل تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. ▪ وضع حد أدنى لدورية انعقاد مجلس الإدارة.	▪ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (KWAAA) ▪ هيئة أسواق المال بالكويت ▪ وزارة التجارة والصناعة الكويتية

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
بالمراجعة الداخلية أو الخارجية، وذلك لأن الغش أصبح ظاهرة اجتماعية واقتصادية وإدارية، إلى جانب أنها جريمة يُعاقب عليها القانون.	▪ وضع حد أدنى لتمثيل أعضاء مجلس الإدارة بالاجتماعات حتى تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة. ▪ وضع حد أدنى لتمثيل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالاجتماعات. ▪ الحد من إصدار قرارات مجلس الإدارة من خلال التمرير. ▪ دعم ملكية المديرين التنفيذين، مع ضرورة الإفصاح عنها لباقي أطراف السوق. ▪ دعم وجود خيارات أسهم للمديرين التنفيذيين مع ضرورة الإفصاح عنها لباقي أطراف السوق.	
٣)تنقسم عمليات الغش والفساد بالشركات إلى نوعين، **الأول:** التلاعب في الحسابات بدون غرض الاختلاس، **والثاني:** التلاعب بغرض الاختلاس، ويشمل اختلاس بعض أصول الشركة مثل: اختلاس النقدية أو البضاعة أو الأوراق المالية...إلخ.	**<u>المحور الثاني: دعم آلية المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الغش والفساد من خلال:</u>**	▪ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (KWAAA)
٤)إن عمليات الغش والفساد ليست مقتصرة على أسواق الأوراق المالية فقط، فهي تشمل العديد من الجوانب الأخرى من أهمها عمليات منح الائتمان.	▪ الإفصاح عن خطة معتمدة لعمليات المراجعة الداخلية.	▪ وزارة التجارة والصناعة الكويتية
٥)تُعتبر عملية مكافحة ممارسات الغش والفساد من الأمور الصعبة والمعقدة ولكنها ممكنة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات، ومن ثم المحاولة للحد منها.	▪ دعم استقلالية عمليات المراجعة الداخلية. ▪ وجود تقارير دورية لعمليات المراجعة الداخلية. ▪ الإفصاح عن اعتماد مجلس الإدارة لتقارير المراجعة الداخلية.	

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
٦)تعتبر يقظة وكفاءة المراجعين – الخارجين والداخلين– والمراقبين – من الجهات التنظيمية– عوضاً عن مستوى الاستقلالية بكل من مجلس الإدارة ولجنة مراجعة محددات اكتشاف ومكافحة ممارسات الغش والفساد. **ثانياً: النتائج على مستوى الدراسة الميدانية:** ١) يوجد اختلاف معنوي لدور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد، عند مستوى ١%. ٢) يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد، عند مستوى ١%، حيث شملت تلك المحددات فى ظل بيئة الأعمال بدولة الكويت على كل من: ▪ الفصل بين منصبي رئيس مجلس	▪ الإفصاح عن اعتماد لجنة المراجعة لتقارير المراجعة الداخلية. **المحور الثالث: دعم آلية المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الغش والفساد من خلال :** ▪ وضع حد اقصى للتعاقد مع مكتب المراجعة الخارجية لضمان دورية تعيين المراجعين الخارجين من مكاتب مختلفة ▪ دعم استقلال المراجع الخارجي **المحور الرابع: دعم آلية لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الغش والفساد من خلال:** ▪ وضع حد أدنى لحجم لجنة المراجعة. ▪ وضع حد أدنى لتمثيل الأعضاء المستقلين. ▪ وضع حد أدنى لدورية انعقاد لجنة المراجعة. ▪ وضع حد أدنى لحضور أعضاء لجنة المراجعة بالاجتماعات حتى تكون تلك الاجتماعات صحيحة. ▪ الإفصاح عن خطة لجنة المراجعة.	▪ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (KWAAA) ▪ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (KWAAA) ▪ وزارة التجارة والصناعة الكويتية

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
الإدارة والعضو المنتدب. ▪ حجم مجلس الإدارة. ▪ معدل تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. ▪ دورية انعقاد مجلس الإدارة. ▪ متوسط تمثيل أعضاء مجلس الإدارة بالاجتماعات. ▪ متوسط تمثيل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالاجتماعات. ▪ قرارات مجلس الإدارة التي تتم من خلال التمرير. ▪ ملكية المديرين التنفيذيين. ▪ مدى وجود خيارات أسهم للمديرين التنفيذيين. ٣) يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد، عند مستوى ١%، حيث شملت تلك المحددات في ظل بيئة الأعمال بدولة الكويت على كل من: ▪ وجود خطة معتمدة لعمليات المراجعة الداخلية. ▪ متابعة خطة المراجعة الداخلية.	▪ الإفصاح عن تقرير أعمال لجنة المراجعة. ▪ اعتماد تقرير لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة. ▪ إلزام مجلس الإدارة بتنفيذ توصيات لجنة المراجعة. **المحور الخامس: دعم آلية هيكل الملكية كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الغش والفساد من خلال:** ▪ حماية حقوق صغار المساهمين. ▪ وضع حد أدنى لتمثيل حملة الأسهم بالجمعيات العمومية من غير مجلس الإدارة حتى يكون الاجتماع صحيح. **المحور السادس: دعم آلية الجهات التنظيمية والرقابية والمهنية كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الغش والفساد من خلال:** ▪ إصدار المنظمات المهنية لإطار أخلاقي لمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت. ▪ التمثيل الإلزامي لكل من السلطات الإشرافية والتنظيمية والمهنية في الجمعيات العمومية. ▪ تطوير قواعد الإفصاح ليكون عادل وشامل.	▪ هيئة أسواق المال بالكويت ▪ وزارة التجارة والصناعة الكويتية ▪ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (KWAAA)

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
▪ مراقبة وتقييم فعالية خطة المراجعة الداخلية. ▪ وجود خطة لتحسين جودة عمليات المراجعة الداخلية. ▪ استقلالية عمليات المراجعة الداخلية. ▪ وجود تقارير دورية لعمليات المراجعة الداخلية. ▪ عرض تقارير عمليات المراجعة الداخلية على مجلس الإدارة. ▪ عرض تقارير عمليات المراجعة الداخلية على لجنة المراجعة. ▪ إخضاع خطة وعمليات المراجعة الداخلية لرقابة لجنة المراجعة. ٤) يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور مراقب الحسابات (المراجعة الخارجية) كأحد آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد، وذلك عند مستوى ١%، حيث شملت تلك المحددات في ظل بيئة الأعمال بدولة الكويت على كل من: ▪ ازدواج المراجعين الخارجين. ▪ دورية تعيين المراجعين الخارجين. ▪ استقلال المراجع الخارجي	▪ تنظيم عمليات الاستحواذ والاندماج بما يضمن تحقيق النزاهة والشفافية. أ. ضرورة تطوير وتدريب كل من "المراجعين" و"أعضاء الجهات الرقابية والإشرافية" بشكل مستمر عبر تعريفهم بالمستجدات في بيئة الأعمال، والعوامل التي قد تُؤثر على المراكز المالية للشركات المصدرة للأسهم أو في عناصر أو موارد أعمالهم، أو في قدرتهم على الاستمرار. ب.ضرورة تطوير قواعد الحوكمة بدولة الكويت من خلال: - إلزام ورفع الوزن النسبي للأعضاء المستقلين بمجلس إدارات الشركات المصدرة للأسهم. - دعم استقلال عمليات المراجعة الداخلية بالشركات المصدرة للأسهم. - دعم دورية تعيين مكاتب مراقبة الحسابات بالشركات المصدرة للأسهم -المراجع الخارجي- وليس شخص المراجع فقط. ج. العمل على زيادة الوعي الاستثماري بين المستثمرين والمتداولين في	▪ وزارة التجارة والصناعة الكويتية ▪ هيئة أسواق المال بالكويت

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
٥)يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد، وذلك عند مستوى ١%، حيث شملت تلك المحددات فى ظل بيئة الأعمال بدولة الكويت على كل من: ▪ حجم لجنة المراجعة. ▪ عدد الأعضاء المستقلين. ▪ دورية انعقاد لجنة المراجعة. ▪ متوسط حضور أعضاء لجنة المراجعة بالاجتماعات. ▪ وجود خطة للجنة المراجعة. ▪ وجود تقرير لأعمال لجنة المراجعة. ▪ عرض تقرير لجنة المراجعة على مجلس الإدارة. ▪ أخذ مجلس الإدارة بتوصيات لجنة المراجعة. ٦) يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور حملة الأسهم (هيكل الملكية) كأحد آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد، وذلك عند مستوى ١%، حيث شملت تلك المحددات فى ظل بيئة الأعمال بدولة	بورصة الكويت، سواء الصغار منهم أو الكبار، بغية تفعيل الدور الرقابي للجمعيات العمومية للشركات الكويتية المصدرة للأسهم. **<u>متطلبات مكافحة الفساد في الشركات:</u>** **١-متطلبات متعلقة بدور الدولة في مكافحة الفساد المالي:** أ-توفير آليات لمتابعة ترجمة توجه الدولة نحو مكافحة الفساد إلى برامج تفصيلية تضعها الإدارة العليا بالوحدات التنظيمية العامة والخاصة. ب-دعم تطبيق الوحدات التنظيمية العامة لقواعد الحوكمة، ومنها إنشاء إدارات مراجعة داخلية مستقلة، وذلك على النحو الذي يمنحها القدرة على تفعيل دورها الرقابي في مكافحة الفساد. ج-دعم دور الأجهزة الرقابية العليا في كشف كافة صور الفساد داخل الوحدات العامة، والإعلان عن جهود الدولة في مكافحة الفساد بقدرٍ عال من الشفافية، الأمر الذي يزيد من ثقة المستثمرين، وتقلل حالات التعدي على المال العام.	▪ الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ▪ جمعية الشفافية الكويتية ▪ وزارة التجارة والصناعة

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
الكويت على كل من: ▪ مدى تركز الملكية. ▪ معدل تمثيل حملة الأسهم بالجمعيات العمومية. ▪ عدد الأسئلة والاستفسارات المقدمة من قبل حملة الأسهم. ٧) يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور الجهات الرقابية والإشرافية والمهنية كأحد آليات الحوكمة في مكافحة الغش والفساد، وذلك عند مستوى ١%، حيث شملت تلك المحددات فى ظل بيئة الأعمال بدولة الكويت على كل من: ▪ إصدار المنظمات المهنية لإطار أخلاقي لمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت. ▪ مدى تمثيل السلطات الإشرافية والتنظيمية والمهنية فى الجمعيات العمومية. ▪ مدى مراقبة السلطات الإشرافية والتنظيمية والمهنية لعمليات التداول. ▪ مدى مراقبة السلطات الإشرافية والتنظيمية والمهنية لعمليات الإفصاح.	متطلبات متعلقة بدور الإدارة العليا بالوحدات التنظيمية في مكافحة الفساد: أ- تصميم وتنفيذ برامج جادة لمكافحة كافة صور الفساد داخل الوحدة التنظيمية، تتضمن المكونات السبعة السابق عرضها، مع التأكيد على تضمينها مدونة سلوك معتمدة للموظفين، ووسيلة اتصال محددة للإبلاغ عن الفساد. ب- إنشاء إدارة المراجعة الداخلية ووضعها بشكل مستقل في الهيكل الإداري، بما يسمح لها بالاستقلال، ودعم دورها في الرقابة على الأداء تجاه باقي الإدارات التنفيذية، لكشف كافة صور الفساد المالي والإداري، وذلك فضلًا عن الاستجابة السريعة لملاحظات تقارير تقييم نظم الرقابة الداخلية. ج- تحمل الإدارة العليا مسئولياتها تجاه وقائع الفساد المكتشفة، التي تطول الموظفين بكافة المستويات الإدارية، واتخاذ ما يلزم من ردع للمخالفين وتنفيذ الإجراءات التي تهدف منع تكرار هذه الوقائع في ضوء القوانين السارية.	

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
▪ مدى مراقبة السلطات الإشرافية والتنظيمية والمهنية لعمليات الاستحواذ والاندماج. ٨) يوجد اختلاف معنوي لمحددات فعالية دور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة /المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد، وذلك عند مستوى ١%. ٩) يوجد اختلاف معنوي لأهمية الخصائص البيئية على فعالية دور آليات الحوكمة (مجلس الإدارة/ المراجعة الداخلية/ مراقب الحسابات/ لجنة المراجعة/ حملة الأسهم/ الجهات الرقابية والإشرافية) في مكافحة الغش والفساد، وذلك عند مستوى ١%. ١٠) يوجد اختلافات معنوية لاتجاهات جماعات المصالح (المساهمين – إدارة الشركات – إدارة البورصة الكويتية – هيئة سوق المال الكويتية – مكاتب المحاسبة	٢-متطلبات متعلقة بدور إدارة المراجعة الداخلية في مكافحة الفساد: أ- تبني المراجعين الداخليين لمدخل المراجعة الاستقصائية القضائية، بما يمكنهم من كشف صور الفساد التي يصعب اكتشافها بالطرق التقليدية. ب-اعتماد دليل إجراءات عمل موحد يستخدمه المراجعين الداخليين الحاليين والجدد في تقييم برامج مكافحة الفساد، بما يمكنهم من أداء مهام عملهم بدون اجتهاد شخصي، ومن ثم ضبط عملية مكافحة الفساد. ج- الاعتماد على النماذج العلمية والنظم الإلكترونية في رصد وتقييم المخاطر، لتحديد احتمالية حدوث الفساد، وتحديد الإجراءات المتبعة في الوقاية منه قبل حدوثه، وإجراءات مواجهة الفساد حينما يحدث بالفعل. د- تأهيل المراجعين الداخليين بمنحهم فرص دائمة في الحصول على التأهيل العلمي، والتدريب على أحدث سبل تقييم برامج مكافحة	▪ وزارة التجارة والصناعة الكويتية ▪ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (KWAAA) ▪ الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

النتائج	التوصيات	جهات تفعيل التوصية
والمراجعة – الجمعيات المهنية) نحو ملائمة الإطار المحاسبي المقترح لبيئة الأعمال الكويتية، وذلك عند مستوى 1%، وهو الأمر الذى يمكن للباحثة إرجاعه إلى تباين مستوى الثقافة والمعرفة والوعى الاستثماري بين فئات عينة الدراسة الميدانية.	الفساد المالي والإدارية، وتوفير بيئة عمل تحقق استقلالهم وعدم تعرضهم لضغوط للتغاضي عن وقائع الفساد الداخلية. ه- توفير الحماية اللازمة للمراجعين الداخليين حال قيامهم بمهام مكافحة الفساد، بحيث يتم تعويضهم عن أي ضرر قد يتعرضوا له بسبب الضغط، والمخاطر غير العادية التي يتعرضون لها خلال تأدية عملهم. و- تقديم التوصيات اللازمة للإدارة العليا التي تهدف إلى تغيير نظم العمل وقواعد الرقابة الضعيفة بالإدارات، والتي قد تتسبب في حدوث الفساد، مثل الاعتماد على المنظومة الإلكترونية للمشتريات في المنظمات الحكومية.	

١١/١ مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد محمد كامل سالم، (٢٠١٩)، "مسببات الغش فى التقارير المالية بين ثقة الطرف الثالث فى مخرجات مهنة المراجعة وحتمية تطوير المهنة: حالة شركة موبايلى"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، المجلد الثالث، العدد الثالث.
- أشرف شوقي شرقاوي، (٢٠١٣)، "أثر تكامل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- بتول محمد وري، على خلف سليمان، غير مبين سنة النشر، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة". **الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- سارة عراب ومحمد زيدان، (٢٠١٨)، "مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، المجلد الخامس، العدد الأول.
- طارق عبدالعظيم يوسف الرشيدي، (٢٠٠٩)، "الدور الحوكمى للمراجع فى إدارة المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية"، **الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة ٢٩، العدد الأول.
- علام محمد حمدان، عبد المطلب محمد السرطاوي، رائد جميل جبر، (٢٠١٣)، "أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد العشرين، العدد الثالث.
- ماهر الواكد، (٢٠٠٧)، "الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية"، **مجلة الدقق**، العدد (٧١، ٧٢).
- مصطفى راشد العبادي (٢٠٠٨)، "مسئولية مراجعي الحسابات بشأن دراسة واكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية – دراسة اختبارية"، **مجلة التجارة والتمويل**، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aguilera, R. V., Desender, K., Bednar, M. K., & Lee, J. H., (2015), "Connecting the dots: Bringing External Corporate Governance into the Corporate Governance Puzzle". **The Academy of Management Annals**, Vol.9, No.1.
- Chen, C. X., Lu, H., & Sougiannis, T., (2012), "The Agency Problem, Corporate Governance, and the Asymmetrical Behavior of Selling, General, and Administrative Costs". **Contemporary Accounting Research**, Vol. 29, No.1.
- Eisenhardt, K. M., (1989), "Agency Theory: An Assessment and Review". **Academy of Management Review**, Vol.14, No.1.
- Hart, O., (1995), "Corporate Governance: Some Theory and Implications". **The Economic Journal**, Vol. 105.
- Jia, C., Ding, S., Li, Y., & Wu, Z., (2009), "Fraud, Enforcement Action, and the Role of Corporate Governance: Evidence from China". **Journal of Business Ethics**, Vol. 90, No. 4.
- Mardiana, A., Ali, M., Harryanto, H., & Rura, Y. (2018), "The Role of Asean Corporate Governance Scorecard in Financial Statement Fraud". **Qualitative and Quantitative Research Review**, Vol.2.
- Owusu- Ansah, S., Moyes, G. D., Babangida Oyelere, P., & Hay, D., (2005), "An Empirical Analysis of the Likelihood of Detecting Fraud in New Zealand", **Managerial Auditing Journal**, Vol.17, No.4.
- Seal, W., (2006), "Management Accounting and Corporate Governance: An Institutional Interpretation of the Agency Problem". **Management Accounting Research**, Vol. 17, No.4.
- Sheilfer, A., & Vinshy, R., (1997), "A Survey of Corporate Governance". **Journal of Finance**, Vol.52.
- Shi, W., Connelly, B. L., & Hoskisson, R. E., (2017), "External Corporate Governance and Financial Fraud: Cognitive Evaluation Theory Insights on Agency Theory Prescriptions". **Strategic Management Journal**, Vol.38, No.6
- Vincent Aebi, Gabriele Sabato and Markus Schmid, (2012), "Risk Management, Corporate Governance, and Bank Performance in the Financial Crisis", **Journal of Banking & Finance** , Vol.36.